

العريضي VS الصفدي انفتح مجرور الفساد.. ف

تبادل الوزيران في حكومة تصريف الأعمال غازي العريضي ومحمد الصفدي الاتهامات بالفساد على خلفية «الطوفان». فأعلن العريضي أن وزارة المال لم تستجب لتنظيف المجاري لأنه لم يغط تعديت الصفدي على القوانين والأحكام العامة البحرية، في حين رأى الصفدي أن هجوم وزير الأشغال سياسي، متهماً العريضي بأنه يظهر نفسه كأنه وزير مثالي

بسام القنطار

كان يمكن وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي أن يختم مؤتمره الصحافي، أمس، بجملة واحدة «بصفتي وزير مؤتمن على الأملاك العامة فسوف أحيل الملفات التي ذكرتها وتنطوي على فساد أكيد على القضاء المختص». لكن العريضي لم يفعلها سابقاً ولم يفعلها الآن. اكتفى بتوجيه سهامه يميناً ويساراً، مسدداً بشكل رئيسي على وزير المال محمد الصفدي. وقيل دقائق من إنهاء مؤتمره الصحافي، قال العريضي ما يختزل كل الأمر: «ليس مجال عملي ومسؤوليتي فضح شبكات المصالح وتركيبتها»، ورداً على سؤال عما إذا كان في صدد طلب رفع الحصانة عن الصفدي، قال: «لست في وارد السجال والخلاف مع أحد، وقيل كلام كثير، وهذه هي أجوبتي عليها»، مضيفاً: «كل ما قلته يعرفه المسؤولون

وتصرفت حيث يجب أن أتصرف بما تقتضيه المسؤولية والأمانة، واضطرت إلى قول ما قلته بعدما خرجت الأمور إلى العلن». كيف تفسر عبارة «خرجت الأمور إلى العلن»؟ الجواب بسيط. الطبقة السياسية اللبنانية متكاتفة ومتضامنة في ما بينها، إلا في حالات نادرة يجري فيها استخدام ملفات «الفساد» في معارك رفع المسؤولية والمناكفات. قدم العريضي خلال المؤتمر «اعتذاره الشخصي والرسمي في موقع تحمّل المسؤولية إلى جميع اللبنانيين عما حصل يوم الأربعاء الماضي من فيضانات وسيول جراء الأمطار»، مؤكداً «تحمل المسؤولية التي تقع على وزارة الأشغال».

وشرح العريضي بداية الإشكال مع الوزير الصفدي، وقال إنه: «في 3 أيار طلب من الصفدي تسهيل الأمور في الملفات المقررة من مجلس الوزراء منذ عام 2012، والمال موجود، وليس لهذه الملفات علاقة بتصريف الأعمال»، موضحاً «في عام 2013 لدينا 122 مليار ليرة للصيانة في قرار لمجلس الوزراء (...)، وقلت إنني لن أذهب إلى تنفيذ أي مشروع جديد خارج قرار مجلس الوزراء، وكان الوزير الصفدي متجاوباً، وعند مغادرتي جلسة مجلس الوزراء قال لي: سأرسل لك معاملة أرجو الاهتمام بها. فقلت له: أنا حاضر. وفي 7 أيار حصلت على توقيع الصفدي بخصوص ما طلبته لجهة السير بالمعاملة الرقم 66 الصادر في 2012/9/5». أضاف «إلا أنه جاءني كتاب من وزير المال في 2 أيلول مع عدم الموافقة، علماً بأننا كنا قد استدعينا المعنيين بهذه الملفات وبدأنا العمل قبل أن تأتي عدم الموافقة. لماذا الموافقة ثم الرفض فجأة؟». هنا يكشف العريضي قصته: «الصفدي قال إنه لن يوقع على أي معاملة للوزارة إلا إذا وقعت على مخالقاته في البرابرة والزيتونة باي». إذاً، بحسب العريضي، رفض الصفدي الإفراج عن الأموال لأن العريضي رفض طلباته الخاصة، وقال العريضي:

«لهذه الأسباب كل الأموال الموجودة في وزارة الأشغال في 2013 هي 3 مليارات و775 مليوناً، وكل ما وصل موقوف». وأشار إلى أننا «طلبنا من الشركات الذهاب إلى العمل من دون قرار المالية وأتحمّل هذه المسؤولية». وأوضح العريضي أنه طلب من مجلس الوزراء تجديد العقد الرضائي الذي وضع عام 2007، وأنه أرسل كتاب تجديد العقود. لكن وزير المال اعترض على ذلك، علماً بأنه كان وزيراً للأشغال عندما أبرمت هذه العقود، ولم يتغير شيء في هذا الملف خلال عهده وبعده إلا التوقيع، وبرر الصفدي اعتراضه بالقول إن هذا الملف «يوجد فيه سرقة بـ2 مليار». فسأل العريضي الصفدي «أنت سرقت أم غطيت السارقين؟ وماذا فعلت معهم (...)» وأنت الذي قلت لي عندما سلمتني الوزارة انتبه السرقة

نفق الكوكودي مرشح للطوفان مجدداً؟ (أرشيف - مروان طحطح)



من الباب حتى آخر المبنى؟». وكشف العريضي أنه أرسل كتاباً عن موضوع مارينا ضبيبة التي تشهد فياضانات، فكان الرد بالرقص من

العريضي يتهم الصفدي بأنه عرقل صرف الأموال لأن وزارة الأشغال لم توافق على مخالقات ارتكبتها

وزارة المال، «وفي أيلول الماضي نبهت من أن البلد سيغرق»، سائلاً «لماذا حصل ما حصل في 7 أيار و2 أيلول، وما هي المعاملة التي قال وزير المالية أنه سيرسلها إليّ ويرجو مني الاهتمام بها؟».

وأعلن العريضي أن الصفدي «ارتكب مخالفة في البربرية وبنى ميناءً من دون ترخيص ومن دون إجازة، وهو الوزير المسؤول عن هذا الأمر»، كاشفاً أنه «في 24 أيار تسلمت معاملة من الصفدي مع الخرائط الكاملة للميناء، وموقعة من الصفدي، وكان المطلوب إسناد الميناء بمكعبات رمادية، وأي موافقة تصدر من جهتي يعني الموافقة على المخالفة، وطبعاً أنا لم أوافق».

وأشار إلى أنه «منذ تسلّم وزارة الأشغال جاءني أشخاص طالبوني بتوقيع مشروع في زيتونة باي

أوساخ طوفان «الكوكودي»: روايات غير مكتملة

بعد أقل من 24 ساعة تصل عاصفة جديدة إلى لبنان. الأمر لن يكون عادياً في نفق الكوكودي (نفق المطار). هناك، الأتربة والأوساخ لا تزال تسد مسالك تصريف المياه ومجاريه. قد يطوف مجدداً السجال بين مختلف الجهات المعنية بهذا الملف لم ينظف الأوساخ، بل زادها. تعقيدات هذا الملف فجرها أمس وزير الأشغال غازي العريضي، بوجه مجلس الإنماء والإعمار وشركة MEAS

محمد وهبة

قبل 24 ساعة على انعقاد جلسة لجنة الأشغال النيابية العامة بشأن قضية «طوفان» الشوارع يوم الأربعاء الماضي، قرّر وزير الأشغال غازي العريضي أن يكشف عن بعض حقائق «الطوفان العظيم» وخفاياه في نفق «الكوكودي». العريضي كشف عن الكثير مما كان يخفيه. خطوته هي محاولة قلب الطاولة على الجميع بدلاً من أن يصبح «المشتبه فيه» رقم واحد في هذه القضية، ودفعاً لتحميله كامل المسؤولية.

رئيس لجنة الأشغال النيابية محمد قباني، يعتقد أن العريضي استبق جلسة اللجنة «وأضاء على القضية بما يؤثر على الجلسة، لكن إذا كانت هناك اعتمادات للصيانة، يجب أن تكون لها الأولوية قبل الرقت». أما وزير الأشغال، فقد اختصر مشهد الطوفان بجملة واحدة في مؤتمره الصحافي أمس: «تقرير شركة MEAS عن إجراء الصيانة كذب». هل رواية العريضي هي الحقيقة الكاملة؟ هل انقلبت الطاولة على «اللائمين»، أم أن المشهد يخفي ما هو أبعد؟ هل ستطوف مرة ثانية في نفق

الكوكودي مع اقترب العاصفة «الكسا»؟

رواية العريضي

رفض العريضي نشر أي وثيقة من تلك التي لوح بها أمس في مؤتمره الصحافي عن قضية صيانة مجاري تصريف مياه الأمطار، وبينها «الطوفان العظيم» في نفق الكوكودي. هذا الأخير استحوذ على حصة كبيرة من كلام العريضي الذي قال: «لا علاقة لوزارة الأشغال في ما حصل في نفق المطار»، مشيراً إلى أن تلزيم صيانة المطار يقوم به مجلس الإنماء والإعمار «الذي يقتطع مبلغاً من موازنة وزارة الأشغال، لكنه هو من يلزم العقد ويوقعه مع الملتزم. وهذا ما حصل ما شركة MEAS». تضيف رواية العريضي أنه اعترض على هذا الأمر «فليتحمّل المسؤولية من يقوم بالتلزم لا وزارة الأشغال، التي لا يتبع لها مجلس الإنماء والإعمار... لقد طلبت في مجلس الوزراء إجراء مناقصة دولية، وقد رفض الجميع. طلبت هذا الأمر مرة ثانية ولم يحرك أحد ساكناً».

ويروي العريضي أنه طلب تقارير بما حصل لجهة طوفان نفق المطار من: الطيران المدني، الشركة الملتزمة

والمتعهد (الجنوب للإعمار)، فيما هناك فريق للوزارة يعمل على الأرض». لكن تبين للعريضي أن «كتاب MEAS عن صيانة نفق الكوكودي هو كذب. فالمتعهد أبلغني أنه قدّم عرضاً لأعمال الصيانة، لكن الشركة لم توافق عليه، وعندما تكشفت المصيبة طلبت MEAS من الجنوب للإعمار أن يغطيها، لكنه رفض». وفي الواقع «خلال 5 سنوات و3 أشهر لم تحصل أي مناقصة مع الشركة».

صراع التلزم

هذه هي باختصار رواية العريضي لما حصل في نفق الكوكودي. رواية لم تشر بأي كلمة إلى الشركة التي تدير

رياض الأسعد:

حتى ظهر أمس لم تجر أي صيانة لمسالك الكوكودي ومجاريه

MEAS وهي شركة طيران الشرق الأوسط «ميدل إيست»، بل ذهب في اتجاه تحميل مجلس الإنماء مسؤولية ما حصل. لكن الواقع أن مجلس الإنماء والإعمار رواية مختلفة تضيف بعض التفاصيل إلى ما قاله العريضي وتقدّمه بطريقة ثانية. فبحسب مصادر في المجلس، إن موازنته تتضمن بنداً خاصاً اسمه «صيانة المطار» وموازنته تابعة لرئاسة الحكومة، وقد رحبت شركة MEAS عقد صيانة المطار بمناقصة، لكن اعتراض العريضي ومطالبته بإجراء مناقصة دولية دفعا الأمور إلى نقاش في مجلس الوزراء الذي لم يتخذ أي قرار بهذا الشأن، فيما كان رأي المجلس «أن لا تلزم صيانة المطار لشركة أجنبية؛ لأن هناك محاذير لهذا الأمر. فعند أي حدث ما أو حصة عرضاً لأعمال الصيانة، لكن الشركة لم توافق عليه، وعندما تكشفت المصيبة طلبت MEAS من الجنوب للإعمار أن يغطيها، لكنه رفض». وفي الواقع «خلال 5 سنوات و3 أشهر لم تحصل أي مناقصة مع الشركة».

صراع التلزم هذه هي باختصار رواية العريضي لما حصل في نفق الكوكودي. رواية لم تشر بأي كلمة إلى الشركة التي تدير